

تقرير مجلس الإدارة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠

المساهمون الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

لقد أتمننا، بفضل الله، فصلا آخر من النجاح خلال الربع الثالث من العام الجاري والذي واصلنا فيه مجهوداتنا الدؤوبة من أجل تطوير وتعزيز قطاع الصيرفة الإسلامية بالسلطنة.

يسعدني، بالأصللة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك نزوى ش.م.ع، أن أقدم لكم النتائج المالية للربع الثالث من العام الجاري والمنتهي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. وتستند هذه النتائج على المعلومات المالية غير المدققة والتي تمت مراجعتها بواسطة المدقق الخارجي.

لقد جاءت النتائج المالية تجسيداً لطموحنا كأول بنك متواافق مع الشريعة الإسلامية وشفتنا للتميز في أعمالنا. وبالنظر إلى الفترة الماضية التي تخللتها العديد من التحديات إلا أنها نشر بالفخر نتيجة الإنجازات الرائعة التي تمكنا من تحقيقها. لذا فإننا نوجه التحية والتقدير لكل من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات.

لقد تمكنا خلال هذا الربع من تحقيق أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح مما ساهم في تغطية الخسائر المتراكمة. وخلال الأسطر القادمة يسرني أن أسلط الضوء على أبرز الإنجازات التي حققناها خلال العام ٢٠٢٠ والتي جاءت ترجمة لاستراتيجيتنا الطموحة وخططنا الحصيفة لتحقيق النجاح والازدهار لبنكنا في ظل الظروف الاقتصادية التي نعيشها حالياً.

استجابتنا لكورونا - ١٩

لقد وصلت الحكومة العمانية بشكل حريص إجراءاتها الاحترازية التي وضعتها سابقاً لحماية صحة القاطنين بالسلطنة، في الوقت الذي شرعت في العودة للحياة الطبيعية من خلال إرشادات واضحة ومدروسة وتقديم السلامة كأولوية قصوى. واعتقد بأن سياسات الدعم من البنك المركزي العماني ساهمت بشكل فاعل في دعم القطاع المصرفي والمتعاملين معه. كما أنهن أشعر بالفخر بأن بنك نزوى قد ساهم في دعم عملائه المتضررين اقتصادياً من وباء كوفيد-١٩ في الوقت الذي كان سابقاً في دعم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الرشيدة في الحد من انتشار الوباء.

ولاشك بأن نتائج البنك للربع الثالث جاءت استثنائية حيث عكست مرتبة الميزانية العمومية للبنك، بحيث سنتصر في استخدامها لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ونعتقد أن الوضع الناشئ من تداعيات فيروس كورونا سيستمر في التصاعد والتطور لذا فإنه يتطلب منا تعامل وتنسيق مستمر في الاستجابة له. حيث أنها نعمل على التواصل بشكل فاعل مع عملائنا الذين هم بحاجة إلى الدعم في الوقت الراهن وسنستمر في تقديم الدعم المناسب لهم متى ما تطلب ذلك. وعلاوة على ذلك فقد واصلنا تقديم خدماتنا المصرفية لعملائنا بشكل كامل دون انقطاعها.

لذا فإنني أود أن أعبر عن امتناني للإدارة التنفيذية ولموظفي البنك الذين هم فعلاً الأبطال الحقيقيون في هذه الفترة والذين عملوا بجد واجتهاد لتوفير السبل الآمنة لعملائنا لإجراء معاملاتهم المصرفية. كما أنها ممتنون للقيادة الحكيمية لسلطنة عمان لتعاملها الحصيف مع هذه الجائحة.

النتائج المالية:

لقد واجه قطاع الخدمات المالية تحديات وظروفًا صعبة وذلك منذ بدء تفشي وباء كوفيد-١٩. حيث أحاطت بداية العام العديدين من التقلبات وذلك على عدة أصعدة، بدءاً من الاضطراب الذي سببه الوباء، ومروراً باحتفاظ أسعار النفط الخام وضعف النمو في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على وضع السيولة وزيادة المنافسة في السوق.

وفي ظل هذه الظروف، فقد تمكّن البنك من تحقيق أداء مالي استثنائي وذلك بتسجيل أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح في القطاع المصري. وهذا نتيجة لقدرتنا على التكيف مع الواقع الاقتصادي بما في ذلك البيئة التنافسية التي نعمل فيها والميزانية العمومية المرنة. وقد تحقق هذا الإنجاز مع التركيز على التزامنا بتقديم تجربة عملاء غير مسبوقة والالتزام بالقيم السامية الأساسية التي شكلت مؤسستنا منذ نشأتها.

لقد حققنا نمواً مستمراً في أعمالنا الأساسية حيث وصلنا استثماراتنا التي تصب في قاتل توفير قيمة حقيقة لعملائنا ومساهمينا، فقد سجلنا نمواً بنسبة ٨٪ في حقوق المساهمين و ١٦٪ في الإيرادات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بمستوى صحي عبر كل من الأعمال المصرافية للشركات والأفراد علاوة على التحكم في التكاليف التشغيلية. وهذا النمو إنما هو نتيجة للتنفيذ الدقيق لاستراتيجيتنا، ٢٠٢٠، الأمر الذي يتطلب التركيز المستمر على تطوير الميزانية العمومية بطريقة خاضعة للرقابة، وتنويع مصادر الإيرادات، والتحكم في التكاليف، وتحسين الهوامش الربحية، وتعزيز قدراتنا الرقمية، وتوسيع المنتجات وقاعدة العملاء.

وقد نمت إجمالي أصول البنك بنسبة بلغت ١٨٪ لتصل إلى ١,١٣٩ مليون ريال عماني وذلك مقارنة بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠١٩ والتي بلغ خلالها إجمالي الأصول ٩٦٧ مليون ريال عماني، في حين ارتفع إجمالي محفظة التمويل بنسبة ١٩٪ لتصل ٩٥٢ مليون ريال عماني، وعلاوة على ذلك فقد حقق البنك نمواً في و丹اع العملاء حيث بلغت ٩١٢ مليون ريال عماني بنسبة بلغت ٢٠٪ وذلك مقارنة بالفترة نفسها في سبتمبر ٢٠١٩. وقد ساهم النمو الذي حققه البنك في محفظة التمويل على صعيد الخدمات المصرافية للأفراد والمؤسسات بشكل فاعل في دفع وتعزيز مسيرة نموه، الأمر الذي من شأنه أن يسهم كذلك في تحقيق أهداف البنك ذات المدى الطويل.

كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٦٪ في حين ارتفعت التكاليف التشغيلية للبنك بنسبة ٣٪ فقط، الأمر الذي يجسد جهود البنك المتسمة بالإلتزام والمنهجية فيما يتعلق بإدارة التكاليف التشغيلية. وقد أثمرت هذه الجهود في تحقيق البنك لصافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت ٨,٥٤٣ ألف ريال عماني. وهو إنجاز استثنائي ومميز والذي يعكس نجاح البنك في إلتزامه بالخطط الاستراتيجية الخاصة بتطوير وتحسين أدائه.

ونحن على ثقة بأن الركائز الاستراتيجية الثابتة للبنك والميزانية العمومية المرنة سيسهمان في تعزيز وضع البنك لإدارة أي أوضاع اقتصادية غير متوقعة، في الوقت الذي ستساهم في دفعنا للاستمرار في تحقيق عوائد جيدة لعملائنا وتحسين القيمة التي يتطلع لها مساهمونا.

خططنا المستقبلية

لا يزال وباء كوفيد-١٩، وإن كان قد خفت حدته في بعض البلدان، يسجل حالات جديدة في بلدان أخرى عديدة، ومن غير المرجح أن يتم القضاء عليه عالمياً خلال الرابع المقبل من العام الجاري. ولهذا، فإنه سيستمر في التأثير على النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها السلطات على الصعيد المالي والنفطي.

من بين العديد من أوجه عدم اليقين المرتبطة بـ كوفيد-١٩، كانت قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي ضمن أهم هذه الأوجه. كما أن توقف النمو العالمي جاء بشكل غير مسبوق، إلا أن استجابة الحكومات عبر باقة من البرامج وتحفيز البنوك المركزية شكل دعماً كبيراً للاقتصادات في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعاته لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ عن الدعم الموسّع والتأثير المطول على الاقتصادات العالمية.

ومع اقترابنا من نهاية العام ٢٠٢٠، لا تزال السلطة، إلى جانب دول أخرى في العالم، تعاني من تأثير جائحة كوفيد-١٩، حيث تشهد إجراء من أوروبا والمملكة المتحدة وبعض الولايات الأمريكية "موجة ثانية" من الإصابات مع اقتراب الشتاء. كذلك تواجه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحديات أخرى ناجمة من انخفاض إنتاج النفط، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أثر بشكل واضح على الإيرادات وانكماس الطلب الذي بدوره أثر على القطاعات غير النفطية خلال هذا العام.

ويشكل انخفاض أسعار النفط وانتشار وباء كوفيد-١٩ أبرز التحديات الرئيسية التي ستؤثر على الاقتصاد على المدى القصير. إن الانتعاش في الاقتصادات الإقليمية سيكون مدفوعاً بشكل أساسى بالأحداث العالمية والأثر الحاصل على أسواق الطاقة والتجارة العالمية. وبينما تتوقع أن تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تعافيها في الرابع، لا تزال التوقعات غير مؤكدة والمخاطر كثيرة.

ومع تحسن الطلب وإعادة فتح الأنشطة الاقتصادية، فإنه من المتوقع أن تتحسن الأنشطة الاقتصادية العامة ابتداء من العام ٢٠٢١. ونحن ملتزمون بدعم اقتصادنا وسنعمل لدعم عملاءنا المتضررين لضمان توفير حلول عملية للتخفيف من التأثير الاقتصادي الناجم من الوباء وتحسين وضعهم المالي. وعلاوة على ذلك سنشارك أيضاً بشكل فعال مع عملائنا لمعالجة التحديات المالية المحتملة نظراً للوضع الاقتصادي غير المستقر حيث أننا نتوقع أن تكون هناك تحديات في بيئة العمل.

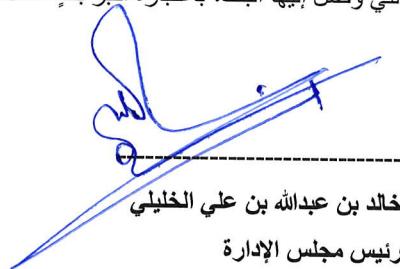
وسيستفيد البنك كذلك من قاعدة قطاعاته المتعددة لتشييط نمو الإيرادات، وتعزيز تجربة العملاء من خلال ابتكار المزيد من الحلول الرقمية، ومواصلة تحسين مهارات فريق العمل لدينا لتعزيز مستوى الإنتاجية.

وفي ظل ميزانيتنا العمومية المرنة ونموذج الأعمال الذي أثبت نجاحه، فإننا بإذن الله سنتغلب على التحديات الحالية وسنواصل العمل على استراتيجيتنا التي ترتكز على جودة الأصول والأداء المالي والتقدم التقني وزيادة الحصة السوقية وتعزيز ثقافة الفريق.

شكراً وتقديرنا

وفي الختام، أود، وبالنيابة عن مؤسسي البنك ومجلس إدارته وإدارته التنفيذية وموظفيه، أن أتقدم ببالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلاله السلطان هيثم بن طارق المعظم—حفظه الله ورعاه—على رؤيته الثاقبة وقيادته الرشيدة وجهوده الحثيثة الموجهة نحو تقدم السلطنة وقطاع الصيرفة. كما أتقدم بشكر خاص إلى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال على توجيهاتهم القيمة ودعمهم المتواصل الذي ساهم بشكل كبير في ازدهار قطاع الصيرفة الإسلامية وتطوره في السلطنة.

كما لا يفوتي أن أشكر جميع مساهمينا وزبائنا الكرام على ولائهم وثقهم بنا ونحن نمضي في رحلتنا لحفظ المكانة المرموقة التي وصل إليها البنك، باعتباره أكبر بنك إسلاميٍّ متكاملٍ في السلطنة.



خالد بن عبدالله بن علي الخليلي
رئيس مجلس الإدارة